بعد كتاب من وزير الصحة يفيد بوجود إصابات ومخالطين وحالات تتطلب إعادة فحص

«كورونا» يضرب مجلس الأمة .. ويعطل الجلسات

الغانم : لا أستطيع أن أذكر أسماء أو أرقاماً فالأمر يتعلق بصاحب الشأن

مرزوق الغانم

رياض العدساني

سيتم الإعلان عن موعد الجلسة المقبلة والفحوصات في حينه

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تأجيل جلسة المجلس اليوم بعد تلقيه كتابا رسميا من وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح حول نتائج الفحوصات التي أجريت في مجلس الأمة يوصي بعدم إقامة الجلسة بسبب وجود إصابات ومخالطين وحالات تتطلب إعادة فحص.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس إنه بناء على اتصالات هاتفية مع وزير الصحة وكتاب رسمي موجه منه بخصوص نتائج الفحوصات التي ظهرت لمن تم فحصهم من النواب أو العاملين بالأمانة العامة أوصى الوزير بعدم عقد جلسة الغد، مضيفا أنه بعد التشاور مع أعضاء مكتب المجلس سيتم تأجيل الجلسة.

وذكر الغانم أن هناك عددا من الإصابات وعددا من الذين يحتاجون إلى إعادة فحص وعددا من المخالطين، موضحا " لا أستطيع أن أذكر أسماء أو أرقاما، فالأمر يتعلق بصاحب الشأن وبرئيس المجلس الذي يبلغ بذلك".

وأوضح الغانم أنه سيتم اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية، لافتا إلى أن "سيتم تبليغ أصحاب الشأن من قبلي ومن قبل الأخ وزير الصحة، لكن بناء على النتائج اتخذت قرارا مع أعضاء مكتب المجلس بتأجيل عقد جلسة الغد، وذلك حفاظا على سلامة الجميع".

وقال الغانم إنه سيتم الإعلان عن موعد الجلسة المقبلة وموعد الفحوصات في حينها، مضيفاً "هذا كان بناء على من تم فحصهم، وهناك مجموعة من النواب لم يجروا الفحص فبعضهم كان يفترض استكمال الفحص اليوم، وسنعلن موعدا جديدا قبل الجلسة المقبلة لإعادة فحص النواب".

وأكد الغانم أنه سيتم اتخاذ الإجراءات الصحية والطبية وفقا لتوصيات المراجع الصحية في البلاد ووزارة الصحة لمن ثبتت إصابتهم من المفحوصين.

على صعيد متصل نفى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، ما أطلقه النائب محمد المطير من أنه تحت الحجر الصحي.

وقال الغانم في تغريدة على حسابه بـ"تويتر": غير صحيح إطلاقا ما أطلقه النائب المطير من إشاعات ومعلومات كاذبة بأنني تحت الحجر الصحي وإن هذا هو السبب في تأجيل الجلسة فأنا وللـه الحمد نتائج فحوصاتي سلبية وتأجيل الجلسة كان بناء على توصية من وزير الصحة بعد ظهور عدد من الإصابات نتيجة الفحوصات التي أجريت أمس على النواب والموظفين".

من جهته أعرب النائب رياض العدساني عن أسفه لتأجيل الجلسة العادية التي كانت مقررة اليوم ، وكان مدرجاً على جدول أعمالها مناقشة استجوابه الموجه إلى وزير المالية براك الشيتان.

وقال العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة إنه كان يتعين على رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عدم الاستجابة للطلب الحكومي بتأجيل الجلسة، معتبراً أنه كان يجب اتخاذ التدابير الصحية والوقائية وعقدها في موعدها.

وأضاف العدساني أنه ليس طرفا في أي خلافات شخصية بين أي من الأطراف وأنه كان يجب عدم إقحامه في هذا الأمر.

وأكد أحقية استجوابه ومحاسبته لوزير المالية فيما يخص الوثيقة الاقتصادية التي تمس جيب المواطن وزيادة الأسعار وإقرار الضرائب والكثير من الإخفاقات والمخالفات.

ورأى أن تعطيل الجلسات هي في صالح الوزير لاسيما ان ورقة طلب طرح الثقة جاهزة، معتبرا أن الوزير يضل الرأي العام بحسب المحور الثالث من الاستجواب والذي يخص قضية الصندوق الماليزي وتحويل ملفها ناقصاً إلى النيابة بالدليل.

ولفت العدساني إلى أن تاريخ وثيقة الوزير براك الشيتان في عام 2020 وليس كما يدعي في 2016، مؤكداً أن ذلك سوف يحرج بعض النواب .

العدساني : كان يتعين على رئيس المجلس عدم الاستجابة للطلب الحكومي بالتسويف

غير صحيح ما أطلقه المطير من إشاعات بأنني تحت الحجر الصحي

قضية الايرباص فقد ورد اسم الكويت في هذا الأمر، وأن هناك استباحة للمال العام وسرقات فيما يخص صندوق الموانئ، مؤكداً أن ردود الوزير كانت مضللة وركيكة جدا.

واضاف أن هناك تكسباً بطرق غير مشروعة من قبل بعض النواب وتضخم بالحسابات وغسل الأموال وشبهات مالية من إيداعات وتحويلات تخصهم وتخص سكرتاريتهم.

وطالب وزير المالية بصعود المنصة وتفنيد محاور الاستجواب، معتبراً أن تأجيل الاستجواب يصب في مصلحة الوزير وأن الهدف هو البحث عن مخرج.

ولفت العدساني إلى أن تاريخ وثيقة الوزير براك الشيتان في عام 2020 وليس كما يدعي في 2016، مؤكداً أن ذلك سوف يحرج بعض النواب .

ناقشت أيضاً عدداً من القضايا التعليمية

«التعليمية» : الموافقة على تعديلات «المرئي والمسموع» و «المطبوعات والنشر»

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس على تعديلات قانوني المطبوعات والنشر والمرئي والمسموع، و ناقشت عددا من القضايا التعليمية.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي في تصريح بمجلس الأمة «تم التصويت على تعديلات القانونين بشكل نهائي وسيتم تزويد وزير الاعلام محمد الجبري بنسخه من التعديلات حتى يبدي ملاحظاته عليها، متمنيا ان تصب هذه التعديلات فيخدمة الوضع الاعلامي وتنظيم ما يتم تداوله من قضايا ذات الشأن العام او الخاص اوالقضايا الدولية وغيرها في اطار حرية التعبير وحرية الرأي.

وأوضح الرويعي ان اللجنة انتهت الى الغاء عقوبة الحبس فيما دون المساس بالذات الإلهية، ومع تنظيم ذلك في نطاق ضيق ووفق محاذير معينة، مؤكدا ان « اللجنة وافقت على الغاء كل ما يشوب القانون الخاص بالمطبوعات والنشر وكذلك المرئي والمسموع والاخذ بكل مطالبات التعديلات بما يتفق مع رؤية اللجنة والمقاصد التشريعية لمثل هذه التعديلات.

واعرب الرويعي عن شكره لاعضاء اللجنة وكل من ساهم من النواب في تقديم هذه الاقتراحات وصولا الى الانتهاء من القانونين بهذه الصورة،كاشفا عن اعداد اللجنة فيديو توضيحي لما كان عليه القانون الحالي وما طرأ عليه من تعديلات ليعرف الجميع التطورات التي حدثت في القانونيين.

وفيما يتعلق بقضايا التعليم التي ناقشتها اللجنة اليوم قال الرويعي «ما يخص وزارة التربية فمازلنا نرى (ضبابية) فيما تم التوصل اليه حتى اليوم في قضية التعليم في ظل ازمة كورونا بخلاف المعمول به في دول اخرى، معربا عن اسفه من عدم وضوح رؤية وزارة التربية تجاه تلك القضية.

واضاف انه فيما يتعلق بقضية شهادات الطلبة البدون فقد تم التباحث مع مدير الجامعة الاستاذ الدكتور فايز الظفيري والاطلاع على المرسوم بقانون الخاص بالجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية للوصول الى حل يخدم هذه الفئة من اجل انصافهم ومساعدتهم على تحقيق اهدافهم وطموحاتهم التعليمية.

وبين ان الاجتماع ناقش ما يعرف بالمنصة التربوية وجهوزية اللائحة التنفيذية للجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي فيما يخص التعليم عن بعد، اضافة الى مناقشة اللائحة التنفيذية التي صدرت لقانون الجامعات الحكومية.

واعتبر الرويعي ان اللائحة افرغت القانون من محتواه وانها تحتاج الى مراجعة على أمل توافق المقاصد التشريعية مع المعمول به في اللائحة التنفيذية، مضيفا ان «تلك اللائحة ظلمت القانون والطالب وعضو هيئة التدريس والقائمين على التعليم الجامعي والأكاديمي».

من جهته قال مقرر اللجنة النائب د.خليل أبل إن وزير التربية اعتذر عن الحضور لارتباطه باجتماع مجلس الوزراء وستجتمع اللجنة معه حول مادارفي اجتماع اليوم «أمس» في اجتماع يوم 15 الجاري.

وأضاف في تصريح بمجلس الأمة أن اللجنة وافقت على تعديلات قانون المرئي والمسموع والتي تضمنت إلغاء بعض المحظورات وأيضا تحديد المسؤولية المباشرة عن الخطأ الذي يحدث في أي برنامج في الإذاعة أو التلفزيون؛ حيث تقرر أن يكون الخطأ على الضيف أو المتحدث في حالة البرامج ذات البث المباشر أما إذا كان البرنامج مسجل أو معاد تتحمل القناة المسؤولية وتكون المسؤولية الجنائية على مدير القناة في هذه الحالة.

وأوضح أبل أنه بشأن التعليم والتعليم عن بعد في مراحل التعليم العام فرغم الجهود المبذولة فإن التعليم في خطر فالصورة غير واضحة والقرارات غير واضحة.

وذكر أن هناك تناقض في السماح للمدارس الخاصة بإنهاء العام الدراسي بدون اختبارات والمدارس الحكومية لم تنتهي بعد وسيتم اجراء اختبارات لها وكأن هناك منظومتين مؤكدا أن هذا الأمرلا يجوز.

ولفت إلى أنه بالإضافة لذلك فإن هناك تأخير في انهاء العام الدراسي للصف الثاني عشر وارتباط الطلاب بالبعثات والقبول في الكليات والمعاهد وأيضا الجامعات الخاصة.

وأكد أن الوزير مطالب بتوضيح هذه الصورة لمجلس الوزراء ويتحمل رئيس الوزراء أيضا المسؤولية من خلال تقديمه الدعم الكامل لوزارة التربية.

وقال أبل انه بالنسبة للتعليم العالي فقد ناقشت اللجنة خطة البعثات وهناك خطة موضوعة لكنها لم ترى النور كما أن هناك مشكلات تحتاج دراسة.

وبين أنه تم الاستماع لوكيل وزارة التعليم العالي د.بدر المخيزيم وطلبت اللجنة أن يتم التنسيق مع جامعة الكويت ومجلس الجامعات الخاصة والتطبيقي بشأن الطلبة الذين لايرغبون في استكمال البعثات في الدول التي بها مشاكل، مؤكدا ضرورة مواكبة خطة البعثات القادمة فيما يتعلق بأزمة كورونا وما بعدأزمة كورونا.

ولفت أبل إلى أنه بالنسبة لجامعة الكويت تم مناقشة موضوعين هامين الأول هو اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية وقد فوجئنا أن مدير الجامعة ليس لديه علم بها ولا جمعية أعضاء هيئة التدريس مشيرا إلى أن هناك خلل في هذه اللائحة يتطلب إعادة النظر فيها واذا تطلب الأمر سيتم تغيير القانون بسبب هذه اللائحة غير المدروسة التي صدرت بمرسوم من الحكومة.

وبين أبل أنه بالنسبة للطلبة البدون في الجامعة وشهاداتهم تحاول اللجنة إيجاد مخرج لهذه الأزمة وأن مدير الجامعة طرح بعض الأمور القانونية والفنية وسيناقش الأمر مع الوزير في الاجتماع المقبل.

أشار إلى أن الأرباح المحتجزة بقيمة تصل إلى 13 مليار دينار

الطبطبائي : على الحكومة تحصيل ديونها المستحقة لتصحيح أوضاع الاحتياطي العام

عمر الطبطبائي

هل من المعقول أن هناك شركة خاصة واحدة هي من تدير الجمارك بهذه الطريقة؟

أكد النائب عمر الطبطبائي رفضه لمشروع قانون الدين العام، لافتا الى ان الارباح المحتجزة بقيمة تصل الى 13 مليار دينار اضافة الى أكثر من 5 مليارات مستحقة للإدارة العامة للجمارك تغطي المبلغ المطلوب للدين العام.

وقال الطبطبائي في تصريح بمجلس الأمة اليوم " نعلم ان وضع الاحتياطي العام سئ ووزير المالية اشار في استجوابه السابق اننا قد نصل الى مرحلة ازمة في صرف المرتبات وذلك لعدم وجود سيولة .

واضاف ان الحكومة تتجه الان الى الدين العام كحل معلنا رفضه لهذا المشروع وذلك لوجود ارباح محتجزه قد تصل الى 13 مليار دينار بالاضافة الى الخمسة مليارات المستحقة للجمارك وبذلك يتم تغطية المبلغ المطلوب.

وطرح الطبطبائي عدد من التساؤلات على وزير المالية براك الشيتان بشأن الوثيقة الاقتصادية ووجود عقود بالجمارك فيها شبهة تجاوزات وايرادات مستحقة على إحدى الشركات تتجاوز 5 مليارات دينار، مضيفا " اعرف ان وزير المالية انسان صادق ولكن سنتابع خطواته تجاه هذه التساؤلات".

واشار ان البعض يؤكد ان هذا موضوع ايرادات الجمارك المستحقة لدى إحدى الشركات في المحاكم لكن السؤال كيف وصل هذا المبلغ الى خمسة مليارات دينار ولم يتم محاسبة احد؟

وتساءل "هل من المعقول ان هناك شركة خاصة واحدة هي من تدير الجمارك بهذه الطريقة ومع ذلك تضعون موضوع الخصخصة في الوثيقة الاقتصادية؟ ، مشيرا الى وجود اقتراح سابق في عام 2017 مع عدد من النواب بشأن توطين الوظائف في الجمارك الا انه مازالت الجمارك تطلب توظيف الوافدين.

وقال الطبطبائي ان جميع الوزراء اتجهوا نحو الاحلال الوظيفي بخطط واضحة ، مطالبا بتطبيق هذا الامر في الجمارك باعتباره مكان حساس وعليكم الثقة بابناء البلد خاصة وان هناك حالات تم اكتشافها برشاوي قيمتها 20 الف دينار لادخال مخدرات وممنوعات الى داخل البلاد.

واوضح ان عقود المنافذ البرية محتكرة منذ عام 2005 ولمدة 25 سنة ومع ذلك لم يتم تقديم اي خدمة مشيرا الى ان المعلومات التي لديه تؤكد ان طرح هذه العقود لا يتم من خلال لجنة المناقصات المركزية وانه على يقين ان الرقابة الجمركي والبيان الجمركي لتحصيل الضريبة ليس في يد الادارة العامه للجمارك انما بيد هذه الشركة.

واكد الطبطبائي ان الجمارك تطالب هذه الشركة بتحصيل اموال تصل الى اكثر من 5 مليارات دينار كويتي وهناك اموال مبعثرة تابعة للدولة يجب تحصيلها من الشركات بدلا من تقديم الوثيقة الاقتصادية متسائلا هل تريدون من المواطن ان يدفع " خمال ادارتكم "؟ مشيرا الى ان هذا الامر غير مقبول عند اي انسان شريف.

وتساءل عن كيفية تراكم هذه المبالغ حتى يتم المحاسبة لافتا الى ان هناك من يتعامل مع الجمارك كأنها شركة خاصة في فرض رسوم غيرمستحقة على شركات الشحن مؤكدا ان هناك اقتراح سيتم تقديمه لوضع آلية لهذا الامر.

وأشار الطبطبائي الى ان لجنة حماية المال العام في عام 2017 فتحت تحقيقا في تجاوزات تخص هيئة المشروعات السياحية وصدر عنها توصيات ووصل التقرير لمكتب وزير المالية ولا نعلم ماذا حصل فيه حتى الآن.

وفيما يتعلق بالوثيقة الاقتصادية قال الطبطبائي انها تتضمن تقليل التوظيف الحكومي متسائلا لماذا يدرس ابناؤنا في الجامعات واين سيذهبون بعد دراستهم ؟ مؤكدا ان الدولة لا يوجد لديها رؤية اقتصادية ومازالوا يسيرون على السياسة القديمة معربا عن أسفه لاحتكاربعض الهيئات من قبل فئات معينة من الشعب.

وأضاف "اننا استبشرنا خيرا بوجود رئيس الوزراء الحالي ومازلنا مستبشرين لتصحيح هذه الأوضاع، مشيرا الى تقديمه رسالة يوضح فيها الحلول متمنيا دراستها والاستفادة منها.

الدولة لا يوجد لديها رؤية اقتصادية ومازالت تسير على السياسة القديمة